الأمم المتحدة

A/73/827–S/2019/297

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
8 April 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون
البندان ٤٥ و ٧٨ من جدول الأعمال
مسألة قبرص
المحيطات وقانون البحار

مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩، موجهة إليكم من عصمت كورك أوغلو، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٤٥ و ٧٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن ونشرهما على الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار وفي نشرة قانون البحار.

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى عبارات تقديري.

(توقيع) فريدون هـ. **سينيرلي أوغلو**
الممثل الدائم

170419 120419 19-05916 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩

بناء على تعليمات من حكومتي، أكتب إليكم رداً على الرسالة المؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٩ الموجهة إليكم من الممثل القبرصي اليوناني في نيويورك والمعمَّمة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/73/753-S/2019/160). وفي مواجهة المعلومات الكاذبة والتحريفات الواردة في الرسالة المذكورة فيما يتعلق بالحالة السياسية، وكذلك بالموارد الهيدروكربونية حول الجزيرة، أجد نفسي مضطرا إلى توجيه عنايتكم الكريمة إلى الحقائق والاعتبارات التالية الخاصة بالجانب القبرصي التركي.

وأود أولا وقبل كل شيء أن أشير إلى التصميم الذي أعربتم عنه في أحدث تقرير لكم عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وهو التقرير المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (S/2019/37)، والذي تكرر أيضا في قرار مجلس الأمن ٢٤٥٣ (٢٠١٩)، المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، حيث ذكرتم ما يلي: ”أشجع الجانبين على النظر في القيام، بدعم من القوة، ببلورة آليات خاصة بهما للتخفيف من حدة التوترات، سواء كانت ذات طابع عسكري أو مدني أو ذات صلة بالشرطة“. وفي الواقع، تمثل مسألة الموارد الهيدروكربونية حول الجزيرة فرصة مثالية لوضع مقترحكم بإنشاء آلية للتعاون موضع التنفيذ، بحيث يتخذ الجانبان فيها القرارات فيما يتعلق بالموارد المذكورة. وكما أشرتم فيما يتعلق الموارد الهيدروكربونية حول الجزيرة، من شأن آلية من هذا القبيل أن تتيح لنا إقامة ”تعاون أعمق يعود بالنفع على جميع القبارصة وأصحاب المصلحة في المنطقة“ و ”مواصلة الحوار“ بشأن هذه المسألة، التي تشكل ”خطر وقوع المزيد من التوترات“ (انظر التقارير S/2018/25 و S/2018/919 و S/2019/37، على التوالي)، وأن تساهم في الواقع في بناء الثقة وإيجاد الترابط بين الجانبين في الجزيرة، وكذلك في السلام والاستقرار وأمن الطاقة في المنطقة.

وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أذكّر بالإشارة الواردة في تقريركم S/2012/507، المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، إلى ”الموارد الطبيعية، التي تخص القبارصة كافة“، وهو واقع اعترف المجتمع الدولي به أيضا، وكذلك الإدارة القبرصية اليونانية لجنوب قبرص. وفي ضوء ذلك، تتسم الأنشطة الانفرادية للجانب القبرصي اليوناني فيما يتعلق بالموارد الهيدروكربونية حول الجزيرة، التي تستبعد موافقة الجانب القبرصي التركي ومشاركته في صنع القرار، بأنها غير مشروعة تماما وهي تفرض أمرا واقعا في شرق البحر الأبيض المتوسط على حساب القبارصة الأتراك. وما يدعو إلى المزيد من القلق ويتسم بقدر أكبر من النفاق هو موقف المجتمع الدولي، الذي يعترف، من جهة، بالقبارصة الأتراك باعتبارهم شركاء في الموارد الهيدروكربونية حول الجزيرة، ويتغاضى، من جهة أخرى، عن الخطوات غير المشروعة التي تتخذها الإدارة القبرصية اليونانية، معززا بذلك ترددها في التعاون مع الجانب القبرصي التركي أو التخلي عن الوضع الراهن غير المقبول، الذي يعود عليها بالفائدة، والذي يشكل حجر العثرة الأساسية في طريق التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض في الجزيرة. ومن هنا جاء رفض الجانب القبرصي اليوناني للمقترحين اللذين قدمهما الجانب القبرصي التركي فيما يتعلق بالموارد الهيدروكربونية حول الجزيرة من خلالكم، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على التوالي. ولو كان هذان المقترحان، اللذان استُرشد في وضعهما بهدف إقامة التعاون وإيجاد الترابط بين الجانبين في هذا المجال، قد تحققا في ذلك الحين، لكان من المرجح أن يكون الجانب القبرصي اليوناني على استعداد لتقاسم السلطة والازدهار مع الجانب

القبرصي التركي، مما كان سيؤدي إلى تسوية في مؤتمر قبرص في كران – مونتانا، سويسرا، في تموز/يوليه ٢٠١٧، بدلا من الانهيار.

وفي ضوء ما ذكر أعلاه، آمل وأثق في أنكم ستوجهون الجانبين نحو إنشاء آلية للتعاون بشأن الموارد الهيدروكربونية حول الجزيرة. ومما يشكل زخما إيجابيا في هذا الصدد أن تقوم شركات الطاقة، التي حصلت على ترخيص من جانب واحد هو الإدارة القبرصية اليونانية، بالاعتراف بأن موافقة القبارصة الأتراك، بوصفهم شركاء، ومشاركتهم الفعالة في صنع القرار فيما يتعلق باستكشاف الموارد المذكورة واستغلالها وتصديرها هما شرطان مسبقان أساسيان وبأنهم يحتفظون بجميع الحقوق المتاحة فيما يتعلق بالموارد الهيدروكربونية حول الجزيرة.

وأشعر أنني مضطر أيضا إلى أن أشير إلى أن الحجج التي ساقها الممثل القبرصي اليوناني في الرسالة المذكورة أعلاه لا تعكس الحقائق القانونية أو السياسية في الجزيرة، لأنها تستند إلى الادعاء الكاذب بأن الإدارة القبرصية اليونانية لجنوب قبرص تمتلك الحق أو السلطة على الصعد القانوني أو السياسي أو الأخلاقي في تمثيل الشعب القبرصي التركي أو الجزيرة ككل أو التصرف باسميهما. وكما تعلمون جيدا، قدم الجانب القبرصي التركي عدة بيانات خطية إلى الأمم المتحدة وسجل أن هذه الإجراءات الأحادية الجانب التي قام بها الجانب القبرصي اليوناني من دون موافقة الجانب القبرصي التركي ومشاركته مع الجانب الآخر في اتخاذ القرارات، هي أعمال غير قانونية وغير ملزمة بأي شكل من الأشكال للشعب القبرصي التركي. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن ما يقع في صميم مشكلة قبرص والمسائل المتصلة بها، بما في ذلك أنشطة استكشاف واستغلال النفط/الغاز الطبيعي، هو الادعاء غير المشروع للجانب القبرصي اليوناني بأنه ”حكومة قبرص الوحيدة“، التي لم يعد لشرعيتها وجود عندما طُرد القبارصة الأتراك بالقوة من جميع أجهزتها في عام ١٩٦٣. وغني عن القول أنه ليست هناك إدارة مركزية مشتركة قادرة على تمثيل الجزيرة بالكامل منذ عام ١٩٦٣، ولكن توجد إدارتان مستقلتان تمارسان الحكم الذاتي على جزيرة قبرص. وأود أيضا أن أوجه انتباهكم إلى أن الجانب القبرصي اليوناني، من خلال الادعاء بأن ”حقوقه السيادية حصرية“، يتجاهل المبدأ الأساسي القائل بأن السيادة في قبرص تُستمد بالتساوي من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين.

وفي ضوء الأعمال الانفرادية الاستفزازية للجانب القبرصي اليوناني، تجدر الإشارة إلى أن الجانب القبرصي التركي ليس لديه سوى خيار اتخاذ تدابير معادلة ومماثلة، وإن كانت سلمية، لحماية الحقوق المتأصلة وغير القابلة للتصرف للشعب القبرصي التركي في الموارد الهيدروكربونية حول الجزيرة. وتحقيقا لهذه الغاية، إضافة إلى توقيع اتفاق تعيين حدود الجرف القاري مع تركيا بما يتفق تماما مع القانون الدولي، في عام ٢٠١١، اعتمد مجلس وزراء الجمهورية التركية لشمال قبرص قرارا يحدد قطع الاستكشاف في عرض البحر ويمنح الترخيص لشركة النفط التركية للاضطلاع بأنشطة استكشاف موارد النفط والغاز الطبيعي باسم القبارصة الأتراك. ومنذ ذلك الحين، انتهت شركة النفط التركية، بإذن صريح من حكومة الجمهورية التركية لشمال قبرص، من أعمال المسح السيزمي في القطع المحددة عن طريق إنذار ملاحي بالتلكس. وفي الآونة الأخيرة، حدّدت شركة النفط التركية، جنبا إلى جنب مع سلطاتنا، أنسب نقاط الحفر، وسيبدأ الحفر في قطعتي الامتياز F و G في الأيام المقبلة.

وفي هذا الصدد، ينبغي للإدارة القبرصية اليونانية، التي تشير في الرسالة المذكورة إلى تركيا وكأن تركيا نظيرتها في الجزيرة، أن تذكَّر مرة أخرى بأن نظيرها في قبرص كان دوما ولا يزال الجانب القبرصي

التركي وأن أنشطة شركة النفط التركية فيما يتعلق بالهيدروكربونات تنفَّذ باسم الجانب القبرصي التركي. وإصرار الجانب القبرصي اليوناني على إنكار هذا الواقع في جميع المجالات، بما في ذلك المواد الهيدروكربونية، لا يبشر بالخير أيضا بشأن احتمالات إيجاد تسوية مستدامة عن طريق التفاوض سيتوصل إليها الجانبان في الجزيرة.

وفي ضوء ما سبق، نأمل ونثق في أن تحث التقارير المقبلة بشأن مهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها، وكذلك بشأن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، الجانبين علنا على التعاون في مجال الموارد الهيدروكربونية وأن تدعو المجتمع الدولي أيضا، ولا سيما الدول والشركات ذات الصلة، إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة البيئة لتعاون الجانبين بشأن هذه المسألة الهامة. وما من شك في أن هذا التعاون سيكون أشمل تدابير بناء الثقة المحققة حتى الآن وأكثرها واقعية، الأمر الذي يؤدي إلى الترابط بين الجانبين، ولا يمهد الطريق للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض في الجزيرة فحسب، ولكن يضمن تحقيق السلام والاستقرار وأمن الطاقة في المنطقة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٤٥ و ٧٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن، ونشرها في الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار وفي نشرة قانون البحار.

(توقيع) عصمت **كورك أوغلو**
الممثل